



# المعاهدة الدولية

## بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



A

البند 9-1 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي
بالي/ اندونيسيا، 14-18 مارس/آذار 2011
تقرير الرئيسين المشتركين للجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل

مذكرة من الأمين

- (1) قرر الجهاز الرئاسي، بموجب قراره 2009/3، أن يعيد عقد اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل بالاختصاصات الواردة في المرفق 2 من ذلك القرار.
- (2) وبموجب هذه الاختصاصات، تضم اللجنة عضوين على الأقل من كل إقليم ورئيسين مشتركين ينتخبان من بين أعضاء اللجنة، واحد من أحد الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية وواحد من أحد الأطراف المتعاقدة من البلدان المتقدمة.
- (3) وكما قرر الجهاز الرئاسي، تعقد اللجنة اجتماعين أولهما في مايو/أيار 2010 والثاني في أكتوبر/تشرين الأول 2010.
- (4) وتتضمن هذه الوثيقة تقرير رئيسي اللجنة المشتركين الذي يعرض مناقشاتها الرئيسية وتوصياتها المقدمة إلى هيئة المكتب والأمين حول تشغيل صندوق تقاسم المنافع والمسائل المتبقية التي تدخل ضمن النطاق الكامل لإستراتيجية التمويل للمعاهدة الدولية.
- (5) والجهاز الرئاسي مدعو إلى أخذ العلم بتقرير الرئيسين المشتركين.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان:

<http://www.planttreaty.org>

---

**بيان المحتويات**

---

## الفقرات

5-1	أولاً- المقدمة
7-6	ثانياً- ملاحظات عامة
13-8	ثالثاً- جهود تعبئة الموارد
31-14	رابعاً- تشغيل صندوق تقاسم المنافع
34-32	خامساً- تنفيذ إستراتيجية التمويل
37-35	سادساً- ملاحظات ختامية

## أولاً - المقدمة

- 1 - كان الجهاز الرئاسي قد أنشأ اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل في دورته الأولى عام 2006، وذلك بقراره 2006/1.<sup>1</sup>
- 2 - وفي دورته الثالثة، قرر الجهاز الرئاسي أن يعيد عقد اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية بإستراتيجية التمويل بالاختصاصات الواردة في الملحق 2 من قراره 2009/3. وتنصّ هذه الاختصاصات على ما يلي:
  - (1) إسداء المشورة لهيئة المكتب وللأمين بشأن جهود حشد الموارد، بما في ذلك بشأن النهج المبتكرة؛
  - (2) إسداء المشورة للأمين بشأن تشغيل صندوق تقاسم المنافع، بما في ذلك إجراءات الإنفاق والإبلاغ؛
  - (3) معالجة القضايا المتبقية ضمن كامل نطاق إستراتيجية التمويل، والمقصود ألا تقتصر هذه القضايا على صندوق تقاسم المنافع بل أن تشمل أيضا عناصر أخرى من إستراتيجية التمويل، وعلى الأخص الموارد التي لا تخضع لرقابة الجهاز الرئاسي؛
  - (4) إسداء المشورة بشأن رصد تنفيذ إستراتيجية التمويل الشاملة وبشأن تقييم فعاليتها.<sup>2</sup>
- 3 - واجتمعت اللجنة مرتين، من 26 إلى 27 مايو/أيار 2010 ومن 13 إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2010. واختارت اللجنة رئيسين مشتركين لتيسير عملها، هما السيد Bert Visser (هولندا) والسيد Gabriel Bellon (أوروغواي). على أن السيد Bellon لم يتمكن من حضور اجتماع اللجنة السادس، ولذا فقد اختارت اللجنة السيد Fabiano Soares (البرازيل) كرئيس مشترك ثانٍ لاجتماع اللجنة السادس.
- 4 - وترد قائمة العضوية الكاملة للجنة في تقرير هذين الاجتماعين. ويستند تقرير الرئيسين المشتركين هذا إلى تقرير الاجتماعين المذكورين.
- 5 - وحظيت اللجنة بدعم أمين الجهاز الرئاسي وموظفي الأمانة الآخرين. وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها للأمانة على هذا الدعم الممتاز.

## ثانياً - ملاحظات عامة

- 6 - عملت اللجنة على جدول أعمالها في ظل تنسيق كامل وتمكنت من إحراز تقدم كبير وفق اختصاصاتها.
- 7 - وتشمل أبرز أعمال اللجنة إسداء المشورة في المجالات التالية:
  - (1) تعبئة الموارد؛
  - (2) إبراز صورة الصندوق وعلامات الوسم الخاصة به؛
  - (3) تصميم الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010؛
  - (4) استعراض الأعمال التحضيرية لفرز المقترحات الأولية؛

<sup>1</sup> IT/GB-1/06/Report

<sup>2</sup> IT/GB-3/09/Report

- (5) إسداء المشورة فيما يتعلق بإنشاء مهمة مكتب للمساعدة تيسر عملية تصميم المقترحات العالية الجودة؛
- (6) تقديم الدعم لإنشاء فريق الخبراء المعني بتقييم اقتراحات المشروعات؛
- (7) وضع استراتيجيات للشراكة تدعم تنفيذ صندوق تقاسم المنافع؛
- (8) إعداد برنامج استراتيجي متوسط الأجل موجه نحو النتائج لصندوق تقاسم المنافع؛
- (9) وضع الإجراءات والترتيبات المؤسسية للإبلاغ عن المشروعات ورصدها وتقييمها ولصرف الأموال؛
- (10) إسداء المشورة فيما يتعلق باستقلالية صندوق تقاسم المنافع وإدارته الذاتية في سياق استعراض الهيئات القانونية في منظمة الأغذية والزراعة؛
- (11) دور اللجنة في المستقبل.

### ثالثاً - جهود تعبئة الموارد

- 8 - رحب الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة بالخطة الإستراتيجية لتنفيذ صندوق تقاسم المنافع في إستراتيجية التمويل، والتي تحدد مبلغ 116 مليون دولار أمريكي كهدف لتعبئة الموارد خلال الفترة من يوليو/تموز 2009 إلى ديسمبر/كانون الأول 2014.
- 9 - ووفقاً لاختصاصات اللجنة التي اعتمدها الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة فإن اللجنة "تقوم بإسداء المشورة لهيئة المكتب وللأمين بشأن جهود حشد الموارد، بما في ذلك بشأن النهج المبتكرة"<sup>3</sup>.
- 10 - وأوصت اللجنة بما يلي فيما يتعلق بجهود تعبئة الموارد:
  - (1) تخصيص ما يلزم من الوقت والموارد لإنجاح جهود تعبئة الموارد؛
  - (2) تعهد علاقة طويلة الأجل مع المانحين والترويج للاستثمارات المتعددة السنوات؛
  - (3) التكفل ببناء قدرات ملائمة في أمانة المعاهدة لأغراض تعبئة الموارد؛
  - (4) إبراز صورة الصندوق أمام صناع القرار الرفيعة المستوى، بما في ذلك على مستوى الوزارات والوكالات وعلى مستوى المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين في القطاع الخاص والمؤسسات؛
  - (5) التشديد على أهمية دور الأطراف المتعاقدة في تعبئة الموارد، إذ يتعين أن تبقى المستثمر الرئيسي في صندوق تقاسم المنافع؛
  - (6) الاستثمار في إستراتيجية للتواصل ووسائل الإعلام تبرز صورة المعاهدة الدولية في وسائل الإعلام وصندوق تقاسم المنافع ولدى الجمهور، بما في ذلك إبراز علامة وسم إستراتيجية التمويل بعنوان "الريادة في هذا الميدان"؛
  - (7) المضي في استكشاف النهج واتخاذ المبادرات للعمل مع المانحين، بما في ذلك القطاع الخاص؛
  - (8) إقامة العلاقات مع المانحين وتعهدتها من خلال أطر للمساهمة مفصلة وفق كل منهم؛

<sup>3</sup> IT/GB-3/09/Report، والقرار 2009/3 عن تنفيذ إستراتيجية التمويل.

- (9) الترويج لمناسبات رفيعة المستوى تقودها البلدان لتعزيز العلاقات مع المانحين والاعتراف الكامل بمساهماتهم وحضهم على إصدار إعلانات الاستثمار؛
- (10) إعداد مواد محددة لاكتساب دعم القطاع الخاص والمؤسسات.

11 - ويسرنا كرئيسيين مشتركين للجنة أن نبليج الجهاز الرئاسي أن تنفيذ الخطة الإستراتيجية تسير وفق التسلسل الزمني الذي حددته الخطة. ومع بلوغ الأموال الملتزم بها ما مجموعه 11 032 358 دولاراً أمريكياً، فإن الهدف الذي حددته الخطة الإستراتيجية بمبلغ 10 ملايين من الدولارات الأمريكية بحلول ديسمبر/كانون الأول 2010 تم تجاوزه بالفعل. على أنه لا يزال يوجد الكثير مما يتعين القيام به مما يعتبر أساسياً لتحقيق الهدف النهائي المحدد بمبلغ 116 مليون دولار أمريكي. وقد تم تفعيل عدد كبير من الإمكانيات من مجموعات مختلفة من المستثمرين. ووردت الاستثمارات من اسبانيا (2.2 مليون دولار أمريكي) وإيطاليا (1.2 مليون دولار أمريكي) وأستراليا (870 000 دولار أمريكي) وأيرلندا (659 800 دولار أمريكي) وكندا<sup>4</sup> (1 190 دولار أمريكي) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بحدود 4.5 ملايين من الدولارات الأمريكية) والتزام الترويج بنسبة 0.1% من مبيعات البذور بصورة دائمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1.5 مليون دولار أمريكي). وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها للتبرعات المقدمة وأن تسلط الضوء على أن الهدف الأهم في تعبئة الموارد يتمثل في استمرار تدفق استثمارات الدرجة الأعلى من الأطراف المتعاقدة.

12 - وفي سياق الاستجابة لتحدي الجمع بين تعبئة الموارد المركزة وجهود تعزيز العلاقات مع مقدمي الاستثمارات العامة في تلك الإستراتيجية، تود اللجنة أن تبليج الجهاز الرئاسي أن الاسم المسجل "الريادة في هذا الميدان" يُستخدم لأغراض صندوق تقاسم المنافع كجزء من إستراتيجية المعاهدة للتواصل ووسائل الإعلام،.

13 - كما توجه اللجنة عناية الجهاز الرئاسي إلى الفوائد المتوخاة من قيام الأنشطة المشتركة بين المعاهدة والصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي بتقديم رزمة مشتركة للمانحين فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك حفظ تلك المواد في مواقعها الطبيعية وإدارتها في المزارع واستخدامها المستدام. ويبدو أن الأنشطة المشتركة تتميز بإمكانية توضيح أوجه التكامل بين المعاهدة والصندوق الاستئماني للمانحين المحتملين.

#### رابعاً- تشغيل صندوق تقاسم المنافع

##### الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010

14 - طلبت هيئة مكتب الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي مشورة اللجنة فيما يتعلق، خصوصاً بتنفيذ دورة مشروعات صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين 2010/2011، على أساس الأعمال التحضيرية التي أجرتها الأمانة، بما في ذلك الحصول على ما يلزم من مشورة الخبراء.<sup>5</sup>

<sup>4</sup> مساهمة كندا في صندوق تقاسم المنافع لمجموعة القمح الهجين (التريتيكيل) الذي باتت تسوق تجارياً.

<sup>5</sup> IT/GB-4 Bureau/1/10/Report، الفقرة 17.

15 - واستناداً إلى مشورة خبراء دوليين رفيعي المستوى، هم الدكتور Geoff Hawtin والدكتور Roberto Acosta والأستاذ M.S. Swaminathan والدكتور Bala Ravi Sekhara Pillai والدكتور avid Hegwood، قدمت اللجنة إلى المجلس مشورة كان لها وزناً أساسياً في تصميم الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010. وكانت اللجنة هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية التي تعاملت مع الخبراء وأسدت المشورة إلى الأمين فيما يتعلق بهذه الدعوة.

16 - وشمل عمل اللجنة المتعلق بالدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010، عناصر من قبيل ما يلي:

- (1) الأموال التي ينتظر تخصيصها لأغراض الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010؛
- (2) التركيز المواضيعي للمساعدة على ضمان الأمن الغذائي المستدام بتقديم المساعدة للمزارعين على التكيف مع تغير المناخ من خلال مجموعة مستهدفة من الأنشطة الشديدة الأثر في مجال حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام؛
- (3) اعتماد نافذتين، الأولى لوضع خطط عمل إستراتيجية والثانية لتنفيذ مشروعات العمل الفوري؛
- (4) إنشاء مهمة مكتب للمساعدة تعنى بتقديم المعلومات والدعم التقني لمساعدة مقدمي الطلبات على وضع مقترحات المشروعات، بما في ذلك مهمة التوجيه الفردي؛
- (5) وضع تفاصيل الأولويات والمعايير المحددة لفرز المقترحات الأولية.
- (6) تحديد التسلسل الزمني ابتداءً من الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010، وحتى الموافقة عليها في الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي؛
- (7) وضع خطة للتواصل ترمي إلى تعميم الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010، على أوسع نطاق ممكن.

17 - وأعربت اللجنة عن توفرها لدعم عمل هيئة المكتب فيما يتعلق بفرز المقترحات الأولية المقدمة في سياق الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010، وقبلت هيئة المكتب عرض اللجنة. وأتاحت اللجنة الوقت الكافي لاستعراض مجموعة المقترحات الأولية على مستوى عام في دورتها السادسة. واستعرضت التقييم الذي أجرته الأمانة للمقترحات الأولية المؤهلة والبالغ عددها 58 والمقدمة في إطار النافذة 1، و200 من المقترحات الأولية المؤهلة المقدمة في إطار النافذة 2، وأوصت هيئة المكتب بوضع قائمة بجميع المقترحات الأولية التي ستدعى إلى تقديم مقترحات المشروعات الكاملة. كما اقترحت تدابير ترمي إلى تحسين نوعية المقترحات الأولية من الأقاليم المثلة بصورة ضعيفة في جولة المقترحات الأولية، ويحتمل أن يعزى هذا التمثيل الضعيف للحوارج اللغوية وأوجه القصور التنظيمية.

18 - ووجه الرئيسان المشتركان أنظار الجهاز الرئاسي إلى مستويات الاستجابة العالية من معظم الأقاليم وإلى أن المشورة المقدمة إلى هيئة المكتب استندت إلى معايير للأهلية والفرز اعتمدت في دورة المشروعات هذه.

#### *البرنامج المتوسط الأجل لصندوق تقاسم المنافع*

19 - يمثل تمكين المزارعين من تعزيز الأمن الغذائي من خلال التكيف مع تغير المناخ هدفاً شديد الأهمية يحرك الأنشطة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي ستوضع وستنفذ ضمن إطار استراتيجي. وفي هذا السياق، تعتقد اللجنة أن

من شأن إتباع نهج برنامجي أن يسمح بصورة أفضل باستعراض الأثر والدروس المستفادة وأن يبسر تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية وتوسيع نطاق الأنشطة عند توفر مزيد من الأموال.

20 - وقد أوصت اللجنة بأن يشرك الأمين الخبراء الذين ساهموا في تصميم الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010، في إعداد وثيقة برنامجية إستراتيجية مقتضبة تحركها النتائج وتستند إلى ورقة مشورة الخبراء. وستكون الورقة جاهزة لمناقشة الجهاز الرئاسي لها في دورته الرابعة.

21 - وخلصت اللجنة إلى أن البرنامج المتوسط الأجل الذي توصي به لا يعني توسيع الأولويات الثلاث المتفق عليها لصندوق تقاسم المنافع أو تعديلها. فهو يشكل تنفيذاً متجاوباً متسقاً محددًا للأولويات المتفق عليها تلك، بهدف تعزيز هوية الصندوق وزيادة أثره الايجابي على الاستجابة للتحديات العالمية ولأولويات المانحين الحاليين والمحتملين.

### *الترتيبات والإجراءات المؤسسية*

22 - بموجب الاختصاصات التي أقرها الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة، تقوم اللجنة "بإسداء المشورة للأمين بشأن تشغيل صندوق تقاسم المنافع، بما في ذلك الإنفاق وإجراءات الإبلاغ".<sup>6</sup>

23 - وشددت اللجنة على أهمية وضع إجراءات وترتيبات مؤسسية لرصد المشروعات التي يمولها صندوق تقاسم المنافع وتقييمها، ولصرف الأموال للمستفيدين من المشروعات بصورة فعالة. كما شددت على أن هذه الإجراءات والترتيبات المؤسسية تعزز تشغيل صندوق تقاسم المنافع بترويجها للمساءلة وتيسيرها لتقييم النتائج والآثار المتحققة ولنشرها، فضلاً عن تعزيز هذا التشغيل بتحديددها للدروس المستفادة من المشروعات. إضافة لذلك، فإن للإطار الفعال للرصد والتقييم أهمية حيوية لتقييم جودة المشروعات كما أنه يمكن من المضي بتعبئة الموارد.

24 - وتوصي اللجنة بأن تحافظ الإجراءات على المرونة في الاستجابة لتطورات احتياجات الجهاز الرئاسي وصندوق تقاسم المنافع التابع له، وبألا تثقل على مقدمي الطلبات بكمية مفرطة التعقيد من الرصد أو التقييم أو مراجعة الحسابات.

25 - وشددت اللجنة على أهمية إدراج مراجعة حسابات المشروعات بوضوح في تلك الإجراءات وأشارت باستكشاف مختلف الخيارات المتعلقة بالآليات وحساب تكلفة الرصد والتقييم ومراجعة الحسابات، مع التسليم بأن صندوق تقاسم المنافع لا يزال في مرحلته الأولى، وبأنه يتعين مراعاة وفورات الحجم عند الاضطلاع بهذه الأنشطة. من ذلك مثلاً أنه يمكن القيام ببعض هذه الأنشطة على الأقل لجانب من المشروعات أو لجمعها في دورة المشروعات، بحيث تسد تكلفتها كتكلفة ثابتة عامة لتلك الأنشطة من ميزانية صندوق تقاسم المنافع. ومن الاحتمالات الأخرى أن تنعكس تكلفة الأنشطة هذه في ميزانية اقتراح المشروع الكامل. وفي الحالتين، يتمثل الهدف في إبقاء التكلفة الخاصة بإدارة دورة المشروعات على أدنى ما يمكن.

<sup>6</sup> IT/GB-3/09/Report، والقرار 2009/3 عن تنفيذ إستراتيجية التمويل.

26 - كما أشارت اللجنة إلى أهمية خطة العمل الفورية للتقييم الخارجي المستقل للمنظمة فيما يتعلق بمستوى الإدارة الذاتية والتمويل الذاتي للهيئات المنشأة بموجب المادة الرابعة عشرة والحاجة إلى تكييف إجراءات الآليات الوظيفية لهذه الهيئات للتمكن من الوفاء باحتياجاتها الوظيفية بصورة فعالة.

27 - وأشارت اللجنة إلى أهمية الشراكات المحتملة مع المنظمات الدولية الأخرى في دعم تطوير صندوق تقاسم المنافع وتنفيذه، مع الاستفادة من موثوقيته وبإشراك مجموعة جديدة من المهتمين وشبكة أوسع من أصحاب المصلحة لدعم تطوير الصندوق. واللجنة، حتى الآن، هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية التي تتعامل مباشرة مع الشركاء المحتملين من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات. على أنه يتعين على الجهاز الرئاسي أن يحتفظ بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ دورة المشروعات، وباستقلاليتها، بما في ذلك مسؤولية الموافقة على المشروعات التي سيجري تمويلها.

28 - وأوصت اللجنة بتعزيز فعالية تشغيل صندوق تقاسم المنافع إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك بالاعتماد على تكليف الكيانات المنفذة بتقديم الخدمات المتعلقة بإدارة المشروعات ورصدها وتقييمها.

#### *الشراكات مع المنظمات المعنية بتنفيذ صندوق تقاسم المنافع*

29 - يسر اللجنة أن تبلغ الجهاز الرئاسي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاستثماري للتنوع المحاصيل والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات ومنظمة "أوكسفام نوفيب"، جميعها، أعربت عن الاهتمام بدعم صندوق تقاسم المنافع، الأمر الذي يمثل خطوة إيجابية نحو تنفيذ الصندوق، خصوصاً عندما تعتمد هذه الوكالات إلى إدراج الاستثمارات في دعوات الصندوق وفي تهيئة رأس ماله.

30 - وتود اللجنة بصورة خاصة أن تنقل إلى الجهاز الرئاسي الاهتمام الذي أبداه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل مع صندوق تقاسم المنافع على مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع تغير المناخ ("استباقاً لتطورات تغير المناخ") وتقديم البرنامج الإنمائي لمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي كاستثمار في هذا العمل في سياق الصندوق، فضلاً عن عزمه دعم الجهود المشتركة لتعبئة الموارد، والمشورة الإستراتيجية الخاصة بالسياسة العامة، وتشغيل مشروعات مختارة، بما في ذلك أعمال الصرف والرصد والإبلاغ.

31 - كما تود اللجنة أن تبلغ الجهاز الرئاسي بأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعهد بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي في إطار الدعوة إلى تقديم مقترحات عام 2010، وهو مبلغ يرجح أن يُنقل عن طريق المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي إلى حساب صندوق تقاسم المنافع.



### خامساً - تنفيذ إستراتيجية التمويل

32 - بموجب الاختصاصات التي أقرها الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة، تقوم اللجنة "بمعالجة القضايا المتبقية ضمن كامل نطاق إستراتيجية التمويل، والمقصود ألا تقتصر هذه القضايا على صندوق تقاسم المنافع بل أن تشمل أيضا عناصر أخرى من إستراتيجية التمويل، وعلى الأخص الموارد التي لا تخضع لرقابة الجهاز الرئاسي".<sup>7</sup>

33 - وقد استعرضت اللجنة ما قُدم من مشورة حول رصد تنفيذ إستراتيجية التمويل، ولاسيما فيما يتعلق بالموارد التي لا تخضع مباشرة لرقابة الجهاز الرئاسي، بما فيها الموارد التي تقدمها الجهات التالية: الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة؛ والمنظمات الدولية التي أبرمت اتفاقات مع الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية؛ والآليات والصناديق والهيئات الدولية المعنية. ولاحظت اللجنة أن الاعتراف بهذه الأنشطة ضمن النطاق الكامل لإستراتيجية التمويل، بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي، تؤدي إلى إبراز المعاهدة وتمكّن من التعرف بصورة متأنية على الثغرات وأوجه القصور في إستراتيجية التمويل.

34 - وشددت اللجنة على أهمية تقديم الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة للمعلومات حول الموارد التي لا تخضع مباشرة لرقابة الجهاز الرئاسي، واقترحت على الأمانة أن تعزز جهودها الرامية إلى استخلاص المعلومات اللازمة، بما في ذلك من الأطراف المتعاقدة. إضافة لذلك، تود اللجنة أن تسلط الأضواء على أهمية التعاون بين صندوق تقاسم المنافع والصندوق الاستئماني العالمي للتنوع المحصولي وعلى الحاجة إلى المضي في تعزيز أوجه التآزر بين الاثنين وتقوية التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها.

### سادساً - ملاحظات ختامية

35 - في هذا التقرير، لخص الرئيسان المشتركان النتائج الرئيسية لأعمال اللجنة الاستشارية المخصصة فيما يتعلق بإستراتيجية التمويل خلال فترة السنتين. وتفهم اللجنة أنها بذلك تكون قد نفذت اختصاصاتها التي وافق عليها الجهاز الرئاسي.

36 - وقد أجرت اللجنة مناقشة أولية وبناءة ومثمرة حول دورها في المستقبل. وأبرزت أهمية العمل المقبل في عمليات ما بين الدورات المقبلة على تيسير تشغيل صندوق تقاسم المنافع، مما يعتبر واحداً من عناصر المعاهدة، ولتنفيذ إستراتيجية التمويل. كما حددت ثلاث مهام يتعين القيام بها بصورة منتظمة خلال فترات ما بين الدورات المقبلة، وهي كما يلي:

- (1) الرقابة على دورات مشروعات صندوق تقاسم المنافع، ولاسيما إدارة المشروعات ورصدها وتقييمها؛
- (2) الرقابة على تعبئة الموارد؛
- (3) إقامة الشراكات وتنفيذها مع المؤسسات الدولية ضمن النطاق الأعم لإستراتيجية التمويل.

<sup>7</sup> IT/GB-3/09/Report، والقرار 2009/3 عن تنفيذ إستراتيجية التمويل.

37 - وتدرك اللجنة أن الجهاز الرئاسي بحاجة إلى مناقشة ما يُحتمل من دور مقبل لها في السياق العام لعمل مختلف اللجان في المستقبل في مقابل أعمال هيئة المكتب. وتشعر اللجنة أن الولايات السابقة والجديدة المقترحة تشكل جدول أعمال كبير تبرره أهمية إستراتيجية التمويل، وهو جدول أعمال لا يمكن استيعابه ببساطة في عمل هيئات أخرى.